مرســـوم ســـلطاني

رقـم ٧٠ / ٢٠٢٥

بالتصديق على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المجالات (المدنية والجزائية وتسليم المتهمين ونقل المحكوم عليهم) بين حكومـة سلطنـة عمـان وحكومـة الجمهوريـة الإسلاميـة الإيرانيـة

نحن هيثـم بـن طـارق سلطان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلى اتفاقيـة التعـاون القانونـي والقضائـي في المجالات (المدنية والجزائية وتسليم المتهمين ونقل المحكوم عليهم) بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الموقعة في مدينة مسقط بتاريخ ٢٧ من مايو ٢٠٢٥م،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـــى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها، وفقا للصيغة المرفقة.

المـادة الثانيـــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صـدر في: ١٥ من ربيع الأول سنـة ١٤٤٧هـ

الموافــق: ٨ من سبتمبـــــر سنـة ٢٠٢٥م

هيثـم بن طـارق

سـلطان عمـان

اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المجالات (المدنية والجزائية وتسليم المتهمين ونقل المحكوم عليهم) بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إن حكومة سلطنة عُمان وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، انطلاقا من العلاقات المميزة بين البلدين ورغبة منهما في تعزيز التعاون بينهما في المجالات القانونية والقضائية،ورغبة منهما في إقامة ذلك التعاون على أسس راسخة،وعلى أساس مبدأ المصالح المتبادلة،وعلى ضوء المباحثات التي تمت بين الجانبين العُماني والإيراني، قد تم الاتفاق بينهما على الآتي:

الباب الأول
أحكام عامة
المادة (١)
كفالة حق التقاضي

يتمتع مواطنو كل من الدولتين في إقليم الدولة الأخرى،فيما يتعلق بحقوقهم الشخصية والمالية، بذات الحماية القضائية المكفولة لمواطني أي منهما.

ويكفل لمواطني أي من الدولتين حرية اللجوء إلى المحاكم والسلطات المختصة لدى الدولة الأخرى بنفس الشروط المقررة لمواطنيها.

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الأشخاص الاعتبارية المنشأة في إقليم إحدى الدولتين وفقاً لقوانينها، والذي يوجد فيه مركزها الرئيسي، على أن يكون موضوع التقاضي غير مخالف للنظام العام أو الآداب في الدولة التي يتم التقاضي فيها.

المادة (٢)
المساعدة القضائية

يتمتع مواطنو كل من الدولتين داخل إقليم الدولة الأخرى بالحق في الحصول على المساعدة القضائية أسوة بمواطني الدولة أنفسهم بشرط اتباع أحكام قانون الدولة المطلوب منها المساعدة.

وتقدم طلبات المساعدة القضائية مصحوبة بالمستندات المؤيدة لها، وذلك على النحو الآتي:

- مباشرة إلى السلطة المختصة بالبت فيها في الدولة المطلوب منها وذلك إذا كان مقدم الطلب يقيم فيها.
- أو بواسطة السلطة المختصة المبينة في المادة الخامسة.
- أو بالطرق الدبلوماسية أو القنصلية إذا كان مقدم يقيم في إقليم دولة ثالثة.

المادة (٣)

تعفى طلبات المساعدة القضائية أو تلقيها أو البت فيها من أي رسوم أو مصروفات، ويتم الفصل فيها على وجه الاستعجال.

المادة (٤)

تحدد السلطة المختصة في كل من الدولتين الجهة التي تتولي بصفة خاصة:

١-تلقي طلبات المساعدة القضائية وتتبعها وفقاً لأحكام هذا الباب إذا كان الطالب غير مقيم في الدولة المطلوب منها.

٢-تلقي الإنابات القضائية الصادرة من سلطة قضائية والمرسلة إليها من الجهة المختصة في الدولة الأخرى وإرسالها إلى السلطة المختصة بما تقتضيه من سرعة لتنفيذها.

٣-تلقي طلبات الإعلان والتبليغ المرسلة إليها من الجهة المختصة في الدولة الأخرى وتتبعها.

٤-تلقي الطلبات المتعلقة بتنفيذ أحكام النفقة وحضانة الصغير وحق رؤيته وتتبع هذه الطلبات.

وتعفى الطلبات والمستندات المرسلة تطبيقا لأحكام هذه الاتفاقية من أي تصديق أو أي إجراء مشابه، ويجب أن تكون المستندات موقعاً عليها من السلطة المختصة بإصدارها وممهورة بخاتمها،وبالنسبة إلى صور المستندات يجب أن يكون مصدقاً عليها من السلطة المختصة بما يفيد مطابقتها للأصل.

المادة (٥)

تتم الاتصالات والمراسلات لأغراض تنفيذ هذه الاتفاقية على النحو الآتي :

بالنسبة لسلطنة عمان: المجلس الأعلى للقضاء .

بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية: وزارة العدل و السلطة القضائية بالجمهورية الإيرانية.

ويشار إليهما فيما بعد بـ "السلطة المختصة" ، ما لم تنص هذه الاتفاقية على غير ذلك.

المادة (٦)

أ) تشجع الدولتان المشاركة في عقد المؤتمرات والندوات والحلقات في المجالات ذات الصلة بالقانون والقضاء،وزيارة الوفود القانونية والقضائية وتبادل خبرات رجال القضاء بقصد متابعة التطور التشريعي والقضائي في كل منهما وتبادل الرأي حول المشكلات التي تعترض الدولتين في هذا المجال، كما يشجعان تنظيم زيارات تدريبية للعاملين في المجال القانوني والقضائي في كل منهما.

ب) تتحمل الدولة الموفدة تكاليف سفر موفديها ذهابا وإيابا، وتتحمل الدولة الموفد إليها تكاليف إقامتهم وتنقلاتهم الداخلية.

ج) تعمل الدولتان على التشاور وتبادل المعلومات وتنسيق الجهود في المؤتمرات القانونية والقضائية الإقليمية والدولية اللاتي يشاركان فيها.

المادة (٧)

تبادل المبادئ القانونية والقضائية

تتبادل السلطات القضائية في كل من الدولتين -بناءً على طلب-المبادئ القانونية والقضائية والآراء الفقهية.

المادة (٨)

يوجه طلب المعلومات والرد عليه بواسطة السلطة المختصة في كل من الدولتين.

الباب الثاني
التعاون في مجال المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية (قضايا الأسرة)

أولا- إعلان الوثائق والأوراق القضائية أو تبليغها.

المادة (٩)

ترسل طلبات إعلان أو تبليغ الوثائق والأوراق القضائية وغير القضائية في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية (قضايا الأسرة)من السلطة المختصة في الدولة الطالبة إلى السلطة المختصة في الدولة المطلوب منها تنفيذ الإعلان أو التبليغ.

المادة (١٠)

يجب بالنسبة للإعلانات والتبليغات المتعلقة بصحف افتتاح الدعاوى المرفوعة ضد أشخاص اعتبارية في أي من الدولتين إرسال صورة منها إلى السلطة المختصة في الدولة التي تقام فيها الدعوى.

المادة (١١)

لا تحول أحكام المادتين السابقتين (٩) و(١٠) من هذه الاتفاقية دون قيام أي من الدولتين - إذا رغبت في ذلك - بإعلان المحررات القضائية وغير القضائية مباشرة إلى رعاياها وبدون إكراه بواسطة أي من:

-ممثليها الدبلوماسيين أو القنصليين.

-ذوي الاختصاص في كلتا الدولتين وفق الإجراءات المنصوص عليها في التشريع الداخلي لكل منهما.

المادة (١٢)

طرق الإعلان أو التبليغ

١- يكون تنفيذ الإعلان أو التبليغ وفقا للإجراءات المعمول بها في تشريع الدولة المطلوب منها، ومع ذلك يجوز تسليم المحررات المعلنة إلى شخص المرسل إليه إذا قبلها باختياره.

٢- يجوز إجراء الإعلان أو التبليغ وفقاً لشكل خاص بناءً على طلب صريح من السلطة الطالبة، بشرط ألا يتعارض هذا الشكل مع تشريع الدولة المطلوب منها أو مع عادتها.

٣- يجوز إجراء الإعلان بالطرق الالكترونية متى كان ذلك مستخدما في الدولة المطلوب منها الإعلان.

٤- ويعتبر الإعلان أو التبليغ الحاصل في أي من الدولتين طبقاً لأحكام هذه المادة كأنه قد تم في البلد الآخر.

المادة (١٣)

طلب إعلان الوثائق والأوراق أو تبليغها

يجب أن يتضمن إعلان أو تبليغ الوثائق والأوراق القضائية البيانات الآتية:

١- الاسم الكامل لكل من المطلوب إعلانهم أو تبليغهم ومهنة كل منهم وعنوانه وجنسيته ومحل إقامته ، وفيما يتعلق بالأشخاص الاعتبارية يكتفى بالأسماء والعناوين.

٢- أسماء وعناوين الممثلين القانونيين - إن وجدوا -للأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة.

٣- الجهة التي صدرت عنها الوثائق والأوراق.

٤- نوع الوثائق والأوراق.

٥- موضوع الطلب وسببه.

المادة (١٤)

لا يجوز للدولة المطلوب منها الإعلان أو التبليغ أن ترفض إجراءه إلا إذا رأت أن من شأن تنفيذه المساس بسيادتها أو بالنظام العام أو الآداب العامة فيها.

وفي حالة رفض التنفيذ تقوم الدولة المطلوب منها بإخطار الدولة الطالبة برفضها على الفور مع بيان أسباب الرفض.

المادة (١٥)

طرق تسليم الوثائق والأوراق

تقتصر مهمة الجهة المختصة في الدولة المطلوب منها تسليم الوثائق والأوراق على تسليمها إلى المرسل إليه.

ويتم إثبات التسليم،إما بتوقيع المرسل إليه على صورة الوثيقة أو الورقة بتاريخ الاستلام وإما بشهادة تعدها الجهة المختصة يوضح بها كيفية تنفيذ الطلب وتاريخ التنفيذ والشخص الذي سلمت إليه ويوضح فيها عند الاقتضاء السبب إلى حال دون التنفيذ.

وترسل صور الوثائق أو الأوراق الموقع عليها من المرسل إليه أو الشهادة المثبتة للتسلم للطرف الطالب مباشرة.

المادة (١٦)

يجوز عند الاستعجال أن ترسل الجهة المختصة في الدولة المطلوب منها صور الوثائق المستلمة أو الشهادات الدالة على إنجاز الإعلان أو تسليم الأوراق القضائية وغير القضائية مباشرة إلى الجهة المختصة في الدولة الطالبة عن غير طريق السلطة المختصة.

المادة (١٧)

تعفى الإعلانات أو التبليغات من أي رسوم أو مصروفات.

ثانيا - الإنابات القضائية:

المادة (١٨)

مجالات الإنابات القضائية للجهة القضائية

للجهة القضائية في كل من الدولتين أن تطلب من الجهة القضائية في الدولة الأخرى أن تباشر الإجراءات القضائية اللازمة والمتعلقة بدعوى قائمة أمامها.

ترسل طلبات الإنابات القضائية من السلطة المختصة في الدولة الطالبة إلى السلطة المختصة في الدولة المطلوب منها.

المادة (١٩)

لكل من الدولتين سماع أقوال مواطنيها برضائهم وذلك عن طريق الممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين.

وعند الاختلاف في تحديد جنسية الشخص المراد سماع أقواله تحدد جنسيته وفقاً لقانون الدولة المطلوب منها تنفيذ الإنابة.

المادة (٢٠)

تحرير طلب الإنابة القضائية وبياناته

يحرر طلب الإنابة القضائية وفقاً لقانون الدولة الطالبة ، ويجب أن يكون مؤرخا وموقعاً عليه ومختوما بخاتم الجهة الطالبة هو وسائر الأوراق المرفقة به ، وذلك دون حاجة للتصديق عليه أو على هذه الأوراق.

ويجب أن يتضمن طلب الإنابة القضائية البيانات التالية:

١-الجهة الصادر عنها وإن أمكن الجهة المطلوب منها.

٢-هوية وعنوان الأطراف وكذلك هوية وعنوان ممثليهم عند الاقتضاء.

٣-موضوع الدعوى وبيان موجز لوقائعها.

٤-الأعمال أو الإجراءات القضائية المراد إنجازها.

وإذا اقتضى الأمر يتضمن طلب الإنابة القضائية فضلاً عن ذلك:

- أسماء وعناوين الأشخاص المطلوب سماع أقوالهم.
- الأسئلة المطلوب طرحها عليهم أو الوقائع المراد أخذ أقولهم في شأنها.المستندات أو الأشياء الأخرى المطلوب دراستها أو فحصها.
- الطريقة الخاصة المطلوب تطبيقها إن وجدت.

المادة (٢١)

طريقة تنفيذ الإنابة القضائية

يتم تنفيذ الإنابة القضائية وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في قوانين الدولة المطلوب منها،وفي حالة رغبة الدولة الطالبة -بناء على طلب صريح منها - في تنفيذ

الإنابة القضائية وفق طريقة خاصة يتعين على الدولة المطلوب منها ذلك إجابتها إلى رغبتها ما لم يتعارض ذلك مع تشريعاتها، ويجب إخطار الجهة الطالبة في وقت مناسب بمكان وتاريخ تنفيذ الإنابة القضائية حتى يتسنى للأطراف المعنية أو وكلائهم حضور التنفيذ - متى طلبت ذلك صراحة - ووفقاً للحدود المسموح بها في تشريع الدولة المطلوب منها.

المادة (٢٢)

إذا اعتبر موضوع طلب الإنابة القضائية خارجا عن نطاق الاتفاقية فتخطر الجهة المطلوب منها الجهة الطالبة بذلك.

المادة (٢٣)

لا يجوز رفض تنفيذ طلب الإنابة القضائية إلا في أي من الحالتين الآتيتين:

١- إذا كان تنفيذها لا يدخل في اختصاص السلطة القضائية.

٢- إذا كان من شأن تنفيذها المساس بسيادة الدولة المطلوب منها أو أمنها أو النظام العام أو الآداب العامة فيها أو غير ذلك من مصالحها الأساسية.

وعند عدم تنفيذ الإنابة كليا أو جزئيا تحاط الجهة الطالبة فورا بأسباب ذلك.

المادة (٢٤)

الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم

يستدعى الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم، وتسمع أقوالهم بالطرق القانونية المتبعة لدى الدولة المطلوب أداء الشهادة لديها وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٤٧) من هذه الاتفاقية.

المادة (٢٥)

يكون للإجراءات التي تتم بطريق الإنابة القضائية طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية نفس الأثر القانوني الذي يكون لها فيما لو تمت أمام السلطة المختصة لدى الدولة الطالبة.

المادة (٢٦)

لا يترتب على تنفيذ الإنابة القضائية حق للدولة المطلوب منها في اقتضاء أية رسوم أو مصروفات ، ويتحمل الشخص الجارية الإنابة لمصلحته النفقات اللازمة لها.

وعليه أداء المصاريف التي تقدرها المحكمة المطلوب منها التنفيذ.

ويجوز أن يضمن الخصوم سداد المصاريف في شكل كتابي يرفق بالإنابة القضائية على أساس بيان تقريبي تعد الدولة المطلوب منها يرفق بيان المصاريف بالمستندات المثبتة لتنفيذ الإنابة القضائية.

ثالثا - الاعتراف بالأحكام القضائية وتنفيذها:

المادة (٢٧)

تعترف كل من الدولتين بالأحكام الصادرة عن محاكم الدولة الأخرى في المواد المدنية والتجارية، الحائزة القوة الشيء المقضي به وتنفيذها لديها وفقاً للقواعد الواردة بهذه المادة، وكذا الأحكام الصادرة عن المحاكم الجنائية في المواد المدنية ومنها التعويض عن الأضرار ورد الأموال.

وينطبق ذلك أيضا على الأحكام الصادرة في مواد الأحوال الشخصية (قضايا الأسرة) خاصة النفقة وحضانة الصغير، وعلى كل قرار يصدر في هذا الشأن من إحدى السلطات القضائية بناءً على إجراءات قضائية أو ولائية.

المادة (٢٨)

تكون الأحكام القضائية والقرارات الولائية الصادرة عن السلطات القضائية لإحدى الدولتين معترفا بها في الدولة الأخرى إذا استوفت الشروط الآتية:

١- إذا كان الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي وقابلاً للتنفيذ طبقاً لقانون الدولة التي صدر فيها، ومع ذلك فإنه يعترف بالحكم الصادر في مواد الأحوال الشخصية المتعلقة بأداء النفقة وكذلك زيارة ورؤية الصغير متى كان قابلاً للتنفيذ في الدولة التي صدر فيها.

٢- أن يكون الحكم صادرا عن سلطة قضائية مختصة طبقاً لقواعد الاختصاص المقررة في الدولة أو صادرا عن سلطة قضائية تعتبر مختصة طبقاً للمادة (٢٩) من هذه الاتفاقية.

٣- أن يكون الخصوم قد تم استدعاؤهم قانونا وحضروا أو اعتبروا حاضرين.

٤- ألا يتضمن الحكم ما يخالف النظام الأساسي أو النظام العام أو الآداب العامة أو المصالح الأساسية للدولة التي يطلب تنفيذه فيها.

٥- ألا تكون هناك منازعة بين نفس الخصوم في نفس الموضوع ومبنية على نفس الوقائع إذا كانت:

أ- معروضة أمام جهة قضائية في الدولة المطلوب منها الاعتراف متى كانت هذه المنازعة قد رفعت إليها أولاً.

ب- صدر فيها حكم من جهة قضائية في الدولة المطلوب منها تتوافر فيه الشروط اللازمة للاعتراف به.

ج- صدر في شأنها حكم في دولة ثالثة تتوافر فيه الشروط اللازمة للاعتراف به في الدولة المطلوب منها.

المادة (٢٩)

١- تعتبر محاكم الدولة التي أصدرت الحكم المطلوب الاعتراف به مختصة طبقاً لهذه الاتفاقية في الحالات الآتية:

أ- إذا كان موطن المدعى عليه أو محل إقامته المعتاد وقت رفع الدعوى في هذه الدولة.

ب- إذا كان للمدعى عليه وقت رفع الدعوى مؤسسة أو فرع ذو طبيعة تجارية أو صناعية أو غير ذلك وكانت الدعوى قد أقيمت عليه من أجل نزاع يتعلق بنشاط هذه المؤسسة أو الفرع.

ج- إذا تعلق الأمر بعقد وكان الطرفان قد اتفقا على هذا الاختصاص صراحة بالنسبة لكل عقد على حدة ، وفي حالة عدم وجود اتفاق بين الأطراف إذا كان الالتزام التعاقدي موضوع النزاع قد نفذ أو كان واجب التنفيذ كليا أو جزئيا في هذه الدولة.

د- إذا كان الفعل المرتب المسؤولية غير العقدية قد وقع في هذه الدولة.

ه- إذا كانت الدعوى تتعلق بنزاع خاص بعقار كائن بهذه الدولة.

و- إذا كان المدعى عليه قد قبل صراحة أو ضمنا اختصاص محاكم هذه الدولة، وخاصة إذا اتخذ فيها موطنا مختارا أو أبدى دفاعا في الموضوع دون أن ينازع في اختصاصها.

ز- إذا كان للدائن بالنفقة موطن أو محل إقامة معتاد على أرض هذه الدولة.

ح- وفي مسائل الحضانة إذا كان محل إقامة الأسرة أو آخر محل لإقامتها يقع في هذه الدولة.

ط- في مسائل التركات إذا كان للشخص المتوفى ممتلكات في إقليم تلك الدولة وقت وفاته.

٢- عند بحث الاختصاص الإقليمي لمحكمة الدولة التي صدر فيها الحكم تتقيد الدولة المطلوب منها بالوقائع التي استندت إليها هذه المحكمة في تقرير اختصاصها مالم يكن الحكم قد صدر غيابيا.

المادة (٣٠)

لا يجوز رفض الاعتراف بحكم استنادا إلى أن المحكمة التي أصدرته قد طبقت على وقائع الدعوى قانونا غير واجب التطبيق بموجب قواعد القانون الدولي الخاص المعمول بها في الدولة المطلوب منها، مالم يتعلق الأمر بأهلية الأشخاص،ومع ذلك ففي هذه الحالة لا يجوز رفض الاعتراف إذا رتبت هذه القواعد ذات النتيجة.

المادة (٣١)

المستندات الخاصة بطلب الاعتراف بالحكم أو تنفيذه

يجب عند طلب الاعتراف بحكم أو تنفيذه في الدولة الأخرى تقديم ما يأتي:

١-صورة كاملة رسمية من الحكم مصدقاً على التوقيعات فيها من الجهات المختصة.

٢-شهادة بأن الحكم حائز لقوة الأمر المقضي به، ما لم يكن ذلك منصوصا عليه في الحكم ذاته أو مشمولا بالنفاذ المعجل.

٣- شهادة تفيد أن الشخص الذي ليست له أهلية للتقاضي قد مثل تمثيلا قانونيا، ما لم يكن ذلك واضحا من الحكم ذاته.

٤- في حالة الحكم الغيابي، صورة من الإعلان مصدقاً عليها بمطابقتها للأصل أو أي مستند آخر من شأنه إثبات إعلان المدعى عليه إعلانا صحيحا بالدعوى الصادر فيها الحكم.

٥- إذا كان المطلوب هو تنفيذ الحكم يجب أن تكون صورته الرسمية مذيلة بالصيغة التنفيذية.

ويجب أن تكون المستندات المبينة في هذه المادة موقعاً عليها رسمياً ومختومة بخاتم المحكمة المختصة.

المادة (٣٢)

تنفيذ الحكم

تخضع الإجراءات الخاصة بالاعتراف بالحكم أو تنفيذه لقانون الدولة المطلوب منها الاعتراف أو التنفيذ للحكم وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في هذه الاتفاقية.

المادة (٣٣)

مهمة الهيئة القضائية المختصة

في الدولة المطلوب منها الاعتراف بالحكم أو تنفيذه تتولى السلطة القضائية المختصة في الدولة المطلوب منها الاعتراف بالحكم أو تنفيذه التحقق مما إذا كانت قد توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وذلك دون التعرض لفحص الموضوع وتقوم هذه السلطة بذلك من تلقاء نفسها وتثبت النتيجة في قرارها وتأمر السلطة القضائية المختصة في الدولة المطلوب منها - حال الاقتضاء - عند إصدار أمرها بالتنفيذ باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسبغ على الحكم القوة التنفيذية اللازمة له كما لو كان قد صدر في الدولة التي يراد تنفيذه فيها.

ويجوز أن ينصب الأمر بالتنفيذ على منطوق الحكم كله أو بعضه إن كان قابلاً للتجزئة.

المادة (٣٤)

الآثار المترتبة على الأمر بالتنفيذ

تكون للأحكام الصادرة في إحدى الدولتين والمعترف بها، أو التي تقرر محاكم إحدى الدولتين نفاذها ذات آثار الأحكام الصادرة من محاكم الدولة الأخرى.

المادة (٣٥)

عند ثبوت حالة الضرورة يجوز لمحاكم كل من الدولتين، وأيا كانت المحكمة المختصة بنظر أصل النزاع،أن تأمر بتدابير ذات طابع وقتي أو تحفظي في إقليم الدولة.

المادة (٣٦)

الصلح أمام الجهات القضائية المختصة

يكون الصلح الذي يتم إثباته أمام الجهات القضائية المختصة طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية في أي من الدولتين معترفا به ونافذا في الدولة الأخرى بعد التحقق من أن له قوة السند التنفيذي في الدولة التي تم فيها، وأنه لا يشمل على نصوص تخالف أحكام النظام الأساسي أو مبادئ النظام العام أو الآداب العامة في الدولة المطلوب منها الاعتراف أو التنفيذ.

ويتعين عند طلب الاعتراف بالصلح أو تنفيذه أن تقدم صورة رسمية منه وشهادة من الجهة القضائية التي أثبتته تفيد أنه حائز لقوة السند التنفيذي.

ويجب أن تكون المستندات المبينة في هذه المادة موقعاً عليها رسمياً ومختومة بخاتم المحكمة المختصة.

المادة (٣٧)

الاعتراف بأحكام المحكمين

تعترف كل من الدولتين بأحكام المحكمين التي تصدر في الدولة الأخرى وتنفذها في إقليمها وذلك إذا توافرت فيها الشروط الآتية:

١- أن يكون الحكم مستند على اتفاق مكتوب بين الأطراف يتم بموجبه الخضوع لاختصاص المحكمين وذلك للفصل في نزاع معين أو في المنازعات المقبلة التي قد تنشأ عن علاقة قانونية معينة.

٢-أن ينصب الحكم على موضوع يجوز التحكيم فيه طبقاً لقانون الدولة المطلوب منها الاعتراف أو التنفيذ وألا يكون الحكم متعارضاً مع أحكام النظام الأساسي للدولة أو الدستور أو مبادئ النظام العام أو الآداب العامة في هذه الدولة.

٣-ويتعين عند طلب الاعتراف بحكم المحكمين وتنفيذه أن تقدم صورة معتمدة من الحكم مصحوبة بشهادة صدارة من الجهة القضائية المختصة تفيد أنه حائز للقوة التنفيذية.

٤-كما يجب تقديم صورة متعمدة من الاتفاق المعقود بين الخصوم والذي عهد بموجبه الأطراف إلى المحكمين بالفصل في النزاع.

الباب الثالث

التعاون القضائي في المجال الجزائي

المادة (٣٨)

الالتزامات الناشئة عن التعاون القضائي

١-تتعهد الدولتان بالتعاون في المجال الجزائي وفقاً للقواعد والشروط المبينة في هذا الباب.

٢-لا تسري أحكام هذا الباب على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بعقوبات سالبة للحرية.

٣-لا يترتب على التعاون المنصوص عليه في هذا الباب أية رسوم أو مصروفات.

المادة (٣٩)

حالات رفض التعاون القضائي في المجال الجزائي

يرفض طلب التعاون القضائي في المجال الجزائي في الحالتين الآتيتين:

١-إذا كان طلب التعاون القضائي متعلقاً بجريمة يعتبر في قانون الدولة والمطلوب منها جريمة سياسية أو مرتبطة بجرائم سياسية أو يتعلق بمخالفة الواجبات العسكرية، لا يعتبر جريمة سياسية الاعتداء على رئيس إحدى الدولتين أو أحد أفراد أسرته أو رئيس وزراء أي من الدولتين أو نوابه أو الوزراء أو الشروع في ذلك.

٢- إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه أن يمس بالنظام العام للدولة المطلوب منها ولا سيما بسيادتها أو بسلامتها.

وفي أي من الحالتين يجب أن يكون الرفض مسبباً.

المادة (٤٠)

شكل طلب التعاون القضائي

١- تقدم طلبات التعاون القضائي كتابة ويجوز في الظروف المستعجلة أو بموافقة الطرف المطلوب منه أن يقدم الطلب شفاهة على أن يؤكد كتابة فيما بعد.

٢- يجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية:

أ- اسم الجهة المختصة التي تقوم بالتحقيق أو الإجراءات القانونية ذات الصلة بالطلب.

ب- الوقائع محل التحقيقات أو الإجراءات، وكذلك مواد القانون الواجب تطبيقها.

ج- الغرض الذي قدم الطلب من أجله وطبيعة التعاون المطلوب والوقت المحدد لتنفيذه.

د- هوية وجنسية وعنوان الشخص أو الأشخاص موضوع التحقيق أو الإجراءات المطلوبة.

ه- في حالة طلب الحصول على أدلة أو حجز أشياء أو طلب التفتيش يجب أن يتضمن الطلب بيانا بالأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بوجود الأدلة أو الأشياء لدى الطرف المطلوب منه،ويجب أن يكون الطلب مرفقا بأمر صادر من السلطة القضائية المختصة.

و- في حالة طلب الاستماع إلى شخص يجب أن يتضمن بيانا بما إذا كان المطلوب سماع أقواله ملتزما بحلف يمين من عدمه مع بيان موضوع الاستماع المطلوب.

ز- في حالة طلب تسليم المحجوزات على سبيل الإعارة يجب أن يتضمن الطلب بيان الجهة التي سيعهد إليها بالاحتفاظ وتاريخ إعادتها.

ح- الحاجة (إن وجدت) للسرية.

ط- في حالة طلب إجراءات تحفظية بخصوص متحصلات أو أدوات جريمة يجب بقدر الإمكان أن يتضمن الطلب ما يأتي:

- وصفا تفصيليا لمتحصلات أو أدوات الجريمة.
- بيانا بالأسباب التي تدعو للاعتقاد بأن تلك المتحصلات أو أدوات الجريمة أو الممتلكات متحصلة عن جريمة أو مستخدمة فيها.

٣- لا يجوز للدولة المطلوب منها أن ترفض تنفيذ الطلب لمجرد أنه لا يتضمن جميع المعلومات المشار إليها في هذه المادة إذا كان تنفيذ الطلب ممكناً طبقاً لقانون الدولة المطلوب منها.

٤- إذا رأت الدولة المطلوب منها أن هناك حاجة لمعلومات إضافية لكي يصبح من الممكن تنفيذ الطلب يجوز لها أن تطلب تلك المعلومات.

المادة (٤١)

تنفيذ الطلبات

١- تنفذ الدولة المطلوب منها - طبقاً للكيفية المقررة في تشريعاتها - طلبات التعاون القضائي المتعلقة بقضية جزائية (جنائية) الموجهة من السلطات القضائية المختصة للدولة الطالبة الهادفة إلى استكمال إجراءات التحقيق ، وكذا إلى الاطلاع على حجج الإثبات أو الملفات أو المستندات اللازمة.

وفي حالة رغبة الدولة الطالبة - بناءً على طلب صريح منها - في تنفيذ الطلب وفق طريقة خاصة، يكون للدولة المطلوب منها ذلك إجابتها إلى رغبتها ما لم يتعارض ذلك مع تشريعاتها.

٢- يجب أن تكون الوقائع المبررة لطلب المصادرة أو الحجز معاقبا عليها في كلتا الدولتين.

٣- يجوز للدولة المطلوب منها أن ترسل نسخاً مطابقة لهذه الملفات أو المستندات، غير أنه في حالة ما إذا طلبت الدولة الطالبة إرسال الأصول بشكل صريح، فإن طلبها يلبي حسب الإمكانيات المتاحة.

المادة (٤٢)

تسليم الوثائق والأشياء

١-يجـوز للدولـــة المطلـوب منها أن تؤجل تسليم الأوراق أو أصولا لوثائق إذا كانت ضرورية لإنجاز إجراءات جزائية (جنائية) جارية فيها على أن تسلم الوثائق المطلوبة بمجرد انتهاء هذه الإجراءات.

٢-تعيد الدولة الطالبة، الأشياء وأصول الأوراق والوثائق المسلمة لتنفيذ طلب التعاون القضائي في أقرب وقت ممكن إلى الدولة المطلوب منها ما لم تتنازل عنها صراحة.

المادة (٤٣)

طرق الإعلان أو التبليغ وتسليم الوثائق والأوراق

يسرى في شأن الإعلان أو التبليغ وتسليم الوثائق ذات الأحكام المنصوص عليها في المادتين (١١)و(١٣) من هذه الاتفاقية.

المادة (٤٤)

الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم

تسري في شأن استدعاء الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم ذات الأحكام المنصوص عليها في المادة (٢٤) من هذه الاتفاقية.

المادة (٤٥)

مصروفات سفر وإقامة الشاهد أو الخبير

تمنح للشاهد أو الخبير مصاريف السفر والإقامة حسب النظم المعمول بها في الدولة الطالبة، ويجب أن ينص في الاستدعاء أو طلب التبليغ الموجه للشاهد أو الخبير على مقدار مصاريف السفر والإقامة وكيفية أدائها من السلطات المختصة في الدولة الطالبة.

ويتعين على السلطات الدبلوماسية أو القنصلية للدولة الطالبة أن تمنح مقدما للشاهد أو الخبير بطلب منه كل مصاريف السفر والإقامة أو بعضها.

المادة (٤٦)
الشهود والخبراء المحبوسون

تلتزم كل دولة بنقل الشخص المحبوس الذي يتم إعلانه وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية لسماع شهادته أو رأيه أمام السلطات القضائية في الدولة الطالبة بوصفه شاهداً أو خبيراً بشرط موافقته سلفاً على ذلك وتلتزم الدولة الطالبة بإبقائه محبوساً وإعادته في أقرب وقت أو في الأجل الذي تحدده الدولة المطلوب منها فإذا انقضت مدة العقوبة المحكوم بها على الشخص المنقول وهو موجود بإقليم الدولة الطالبة يفرج عنه فوراً ويعامل معاملة الأشخاص غير المحبوسين تطبيقا لهذه الاتفاقية، وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٤٧) من هذه الاتفاقية.

ويجوز للدولة المطلوب منها أن ترفض نقل الشخص المحبوس المشار إليه في هذه المادة في الأحوال الآتية:

١-إذا كان وجوده ضرورياً في الدولة المطلوب منها بسبب إجراءات جزائية (جنائية) يجرى اتخاذها فيها.
٢-إذا كان من شأن نقله إلى الدولة الطالبة إطالة مدة حبسه.
٣-إذا كانت ثمة اعتبارات خاصة أو اعتبارات لا يمكن التغلب عليها تحول دون نقله إلى الدولة الطالبة.

المادة (٤٧)
حصانة الشهود والخبراء

لا يجوز إخضاع الشاهد أو الخبير الذي لم يحضر بالرغم من إعلانه بالتكليف بالحضور لأية عقوبة أو إجراء تقييدي ولو كان هذا التكليف يتضمن شرطاً بالعقاب، وإذا رفض الشاهد أو الخبير الحضور تقوم الدولة المطلوب منها بإبلاغ ذلك إلى الدولة الطالبة.

ولا تجوز مقاضاة أو احتجاز أو تقييد الحرية الشخصية للشاهد أو الخبير - أيا كانت جنسيته -متى حضر بناءً على تكليف بالحضور أمام السلطات القضائية للدولة الطالبة في إقليم تلك الدولة بشأن أفعال جنائية أو أحكام إدانة سابقة على مغادرته

إقليم الدولة المطلوب منها كما لا تجوز مقاضاته أو احتجازه أو معاقبته بسب شهادته أو تقرير الخبرة المقدم منه.

وتنتهي الحصانة الممنوحة للشاهد والخبير والمنصوص عليها في الفقرتين السابقتين إذا انقضت مدة ثلاثين يوما متتابعة اعتباراً من تاريخ إخطاره من قبل الجهة التي كلفته بالحضور بأن وجوده لم يعد مرغوباً فيه وكانت لديه فرصة المغادرة وظل رغم ذلك في إقليم الدولة الطالبة أو غادرها ثم عاد إليها بمحض إرادته، ولا تتضمن هذه المدة الفترات التي كان فيها الشاهد أو الخبير غير قادر على المغادرة لأسباب خارجه عن إرادته.

المادة (٤٨)

١ - تقوم الدولة المطلوب منها وفي حدود سلطات الجهات القضائية بها بإرسال مستخرجات من صحيفة الحالة الجنائية وكافة المعلومات المتعلقة بها التي تطلبها منها السلطات القضائية في الدولة الطالبة لضرورتها في دعوى جزائية ، ويكون تلبية مثل هذا الطلب طبقاً للشروط المقررة في تشريع ولوائح الدولة المطلوب منها أو ما جرى عليه العمل فيها.

٢- تخطر كل من الدولتين الأخرى بالأحكام الجنائية الخاصة برعاياها المسجلة في صحيفة الحالة الجنائية وتتبادل السلطتان المختصتان هذه الإخطارات مرة في السنة أو بصورة مستعجلة بناءً على طلب إحدى الدولتين.

الباب الرابع

تسليم المتهمين والمحكوم عليهم

المادة (٤٩)

تسّلم الدولتان المتعاقدتان أي شخص يوجد في إقليم أي منهما يكون متهماً أو تمت إدانته في جريمة قابلة للتسليم في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى.

كما تسلم الدولتان المتعاقدتان في الجرائم التي ارتكبت قبل أو بعد سريان هذه الاتفاقية.

المادة (٥٠)

يتم تسليم الأشخاص أدناه:

١-الأشخاص المتهمون بجريمة عقوبتها الحبس لمدة سنة واحدة على الأقل،كما يمكن تسليم المتهمون بجريمة عقوبتها أقل من سنة واحدة بعد اتفاق الطرفين وعلى أساس كل حالة على حدة.

٢-الأشخاص المحكوم عليهم من قبل محاكم الدولة طالبة التسليم بالسجن لمدة (٦) ستة أشهر أو أكثر فيما يتعلق بجريمة قابلة للتسليم.

المادة (٥١)

يجوز أن تكون الجريمة قابلة للتسليم على الرغم من تعلقها بالضريبة أو الدخل أو ذات طبيعة مالية خالصة.

المادة (٥٢)

تعتبر جريمة قابلة للتسليم الشروع أو التواطؤ أو التحريض أو الاشتراك في ارتكاب جريمة قابلة للتسليم إذا كان أي مما تقدم يشكل جريمة في كلتا الدولتين المتعاقدتين.

المادة (٥٣)

يُقبل طلب التسليم في الحالات الآتية:

١.يتم التسليم في جريمة قابلة للتسليم إذا ارتكبت خارج إقليم الدولة طالبة التسليم ولكن ضمن اختصاصها شريطة أن يكون للدولة المطلوب التسليم منها اختصاص على الجريمة في ظروف مماثلة. وفي مثل هذه الحالات يجب على الدولة المطلوب التسليم منها الأخذ في الاعتبار كافة ظروف الحالة بما في ذلك خطورة الجريمة.

٢.يجوز التسليم في حال كانت الجريمة قابلة للتسليم إذا ارتكبها مواطن من الدولة طالبة التسليم في دولة ثالثة بشرط أن تكون الجريمة قابلة للتسليم بموجب قوانين الدولة المطلوب منها التسليم فيما لو تم ارتكابها في تلك الدولة.

٣.يجوز التسليم أيضاً بغض النظر عما إذا كان فعل شخص المطلوب تسليمه قد وقع كله أو بعضه في الدولة المطلوب التسليم منها، إذا كانت الأفعال والأثر المترتب عليها أو الأثر الذي قصد المتهم إحداثه، تعتبر في مجملها مما يشكل جريمة قابلة للتسليم في إقليم الدولة طالبة التسليم.

المادة (٥٤)

يجوز رفض طلب التسليم في الحالات الآتية:

١-إذا كانت الجريمة المطلوب التسليم بشأنها جريمة سياسية أو جريمة ذات طبيعة سياسية ولا يعتبر ما يأتي جرائم سياسية أو جرائم ذات طبيعة سياسية لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية.

أ-الاعتداء بأي شكل كان أو الشروع في الاعتداء على رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو نوابهم أو أي من أفراد أسرهم أو أعضاء الأسرة الحاكمة أو أعضاء مجلس الوزراء أو أي من الأشخاص الذين يتقلدون مناصب وزارية في أي من الدولتين المتعاقدتين أو أي من أفراد أسرهم.

ب-القتل العمد أو القتل شبه العمد وجرائم السطو والسرقة المقترنة بالإكراه أو الاحتيال أو غسل الأموال سواء ارتكبت كلها أو جزء منها في أقليم الدولة طالبة التسليم بواسطة شخص أو عدة أشخاص في حق فرد أو حكومة أو سلطات أو مؤسسات محلية أو ضد وسائل الاتصال.

ج-جرائم الإرهاب بما في ذلك القتل العمد والقتل الخطأ والاعتداء المسبب للأذى الجسدي والخطف واحتجاز الرهائن والجرائم التي تتضمن الإضرار بالممتلكات أو إتلاف المرافق العامة أو الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية أو الأسلحة الأخرى أو المتفجرات أو المواد الخطرة.

د-أي جرائم في نطاق معاهدة دولية تكون كلتا الدولتان المتعاقدتان طرفاً فيها وملتزمتان بموجبها بطلب أو منح التسليم.

ه-الشروع أو التواطؤ أو التحريض أو الاشتراك في ارتكاب أي من الجرائم أعلاه.

٢- إذا كان الشخص المطلوب تسليمه سبقت محاكمته عن ذات الجريمة المطلوب التسليم بشأنها وتمت تبرئته أو أدين وأنقضت مدة عقوبته أو ما زال يقضي فترة العقوبة.

٣- إذا انقضت الإجراءات الجنائية أو سقطت العقوبة بمضي المدة بموجب قوانين أي من الدولتين المتعاقدتين عند استلام طلب التسليم.

٤- إذا ارتكبت الجريمة خارج إقليم الدولة طالبة التسليم بواسطة أجنبي ولم تكن تشكل جريمة بموجب قانون الدولة المطلوب منها التسليم.

٥- إذا ارتكبت الجريمة المطلوب التسليم بشأنها في الدولة المطلوب منها التسليم شريطة قيام الدولة المطلوب منها التسليم باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشخص المطلوب.

٦- إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق عن ذات الجريمة المطلوب التسليم بشأنها.

المادة (٥٥)

يجب على الدولة المطلوب منها التسليم في حالة رفض طلب التسليم إحالة القضية إلى سلطاتها المختصة وفقاً للإجراءات المعمول بها في مثل هذه الحالات وإشعار الدولة طالبة التسليم بما ينتج عن ذلك.

المادة (٥٦)

يكون طلب التسليم كتابة ويرسل عن طريق القنوات الدبلوماسية كما يمكن أن يُرسل بالبريد الإلكتروني لنقاط الاتصال بين الدولتين، ويكون مشفوعاً بالمستندات التالية :

أ-تفاصيل الهوية والوصف وصورة شمسية للشخص المراد تسليمه (إن أمكن).

ب-أمر قبض ساري المدة أو أي مستند له أثر مماثل صادر من السلطة المختصة إذا كان الشخص المراد تسليمه متهماً.

ج-تاريخ ومكان ارتكاب الأفعال موضوع التسليم والتكييف القانوني لهذه الأفعال ونسخة معتمدة من النصوص القانونية الواجبة التطبيق مع بيان من جهة الادعاء فيما يتعلق بقرائن الإثبات ضد الشخص المراد تسليمه.

د-نسخة رسمية من الحكم القضائي الصادر بحق المتهم المطلوب تسلميه إن وجد.

ه-قرائن إثبات تبرر إيقافه وإحالته للمحاكمة وفقاً لقوانين الدولة المطلوب منها التسليم.

تتم ترجمة كافة الوثائق المشار إليها أعلاه إلى لغة الدولة المطلوب منها التسليم وتعتمد من قبل الدولة طالبة التسليم.

المادة (٥٧)

١-يجوز في الحالات المستعجلة إيقاف الشخص المزمع تسليمه وحجزه تحفظياً لحين استلام طلب التسليم مصحوباً بالمستندات المشار إليها في المادة (٥٦) من هذه الاتفاقية .

٢-تخطر السلطة المختصة في الدولة المطلوب منها التسليم بالطلب التحفظي خطياً سواءً بالبريد أو بأي وسيلة اتصال أخرى بما في ذلك إدارة الاتصال للشرطة العربية والدولية (الإنتربول).

٣-يتم تعزيز الطلب عن طريق القنوات الدبلوماسية متضمناً إشارة إلى وجود أي من المستندات المحددة بالمادة المتقدمة ومبيناً فيه قيام الدولة طالبة التسليم بإرسال طلب التسليم مع بيان للجريمة المتعلقة بالتسليم والعقوبة المقررة لتلك الجريمة أو تلك التي تم توقيعها وزمان ومكان ارتكابها ووصف تفصيلي للشخص المراد تسليمه بقدر الإمكان وتخطر الدولة طالبة التسليم فوراً بأي إجراء يتخذ بشأن الطلب.

٤- ينفذ الحجز التحفظي وفقاً للإجراءات القانونية في الدولة المطلوب منها التسليم.

المادة (٥٨)

١-يجوز للسلطة المختصة في الدولة المطلوب منها التسليم أن تطلق سراح الشخص المطلوب تسليمه إذا لم تتسلم المستندات المطلوبة بموجب هذه الاتفاقية خلال أجل ستين يوماً من تاريخ إيقافه.

٢-يجوز في أي وقت إطلاق سراح الشخص المراد تسليمه بكفالة إذا اتخذت الدولة المطلوب منها التسليم الإجراءات الضرورية لمنع هروبه ويجوز إعادة إيقافه وتسليمه إذا استكمل طلب التسليم في وقت لاحق.

المادة (٥٩)

يجب على الدولة المطلوب منها التسليم إخطار الدولة طالبة التسليم عن طريق القنوات الدبلوماسية أو الإنتربول عن أي استيضاحات تطلبها للتأكد من التقيد بالشروط الواردة بهذه الاتفاقية وذلك قبل رفض طلب التسليم، ويجوز لها أن تحدد فترة معقولة لاستلام مثل هذه الاستيضاحات.

المادة(٦٠)

إذا تقدمت دولة متعاقدة ودولة ثالثة مرتبطة مع الدولة المطلوب منها التسليم بإتفاقية تسليم نفس الشخص سواءً عن الجريمة ذاتها أو عن جرائم أخرى فعلى الدولة المطلوب منها التسليم تحديد أي من الدولتين سيجري تسليم الشخص لها آخذه في الاعتبار إعطاء الأولوية للدولة التي ألحقت الجريمة الضرر بأمنها ومصالحها أو بمواطنيها أو بمصالحهم، ثم للدولة التي ارتكبت فيها الجريمة ، وأخيراً للدولة التي يكون الشخص المطلوب تسليمه مواطناً فيها وإذا تطابقت الظروف يكون للدولة التي تقدمت أولاً الأولوية ، وإذا كانت طلبات التسليم في جرائم متعددة يكون الترجيح وفقاً لظروف الجريمة وجسامتها.

المادة (٦١)

١- بدون مساس بحق الآخرين الذين يتقدمون بحسن نية ودون مساس بالقوانين النافذة في الدولة المطلوب منها التسليم فإن أي شيء يوجد في حيازة الشخص المراد تسليمه عند إيقافه أو حجزه تحفظياً أو في أي مرحلة لاحقه يجب الحجز عليه وتسليمه للدولة طالبة التسليم حتى إذا لم يتم تسليم الشخص المعني بسبب وفاته أو اختفائه سواء كان ذلك عائد من الجريمة أو استخدم في ارتكابها أو متصلاً بها أو يصلح كقرينة إثبات على الجريمة.

٢- يجوز تأخير تسليم المواد المشار إليها في الفقرة السابقة أو تسليمها بشرط إعادتها بعد الفصل في القضية وانقضاء الإجراءات في الدولة طالبة التسليم إذا كانت هذه المواد التي تم الحجز عليها ما زالت مطلوبة من التحري الجاري حول الجريمة في الدولة المطلوب منها التسليم.

المادة (٦٢)

١- تقوم الدولة المطلوب منها التسليم بإبلاغ الدولة طالبة التسليم بما يتخذ من قرار بشأن طلب التسليم وذلك عن طريق القنوات الدبلوماسية دون أي تأخير.

٢- في حالة الموافقة على التسليم يجب إبلاغ الدولة طالبة التسليم بتاريخ ومكان التسليم.

٣- يجب على الدولة طالبة التسليم استلام الشخص المراد تسليمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار الوارد أعلاه وإلا جاز للدولة المطلوب منها التسليم إطلاق سراحه وفي مثل هذه الحالة يجوز تجديد طلب التسليم.

٤-إذا تمت الموافقة على طلب التسليم بموجب هذه الاتفاقية فيجب على الدولة طالبة التسليم التأكيد على أن الشخص الذي تم تسليمه سوف يمثل للمحاكمة خلال ستة أشهر من تسليمه.

٥-إذا لم تبدأ المحاكمة خلال ستة أشهر فيجب على الدولة طالبة التسليم إحظار الشخص أمام المحكمة المختصة فيها لأخذ الكفالة عليه لحين محاكمته وتحديد تاريخ المحاكمة بالنسبة للتهم التي تم قبول طلب التسليم بشأنها.

المادة (٦٣)

١-يجب على السلطات المختصة في الدولة المطلوب منها التسليم أن تقبل في أي إجراءات تسليم أو مستندات كقرينة إثبات أي إفادات أخذت بعد أداء اليمين أو عن طريق التقرير أو أي إفادات تمت أمام ضابط تحري أو أي أمر إيقاف وأي شهادة أو مستند قضائي يبين توقيع إدانة إذا تم اعتمادها على النحو الآتي:

أ-بالتوقيع في حالة أمر الإيقاف أو بالتوثيق في حالة المستندات الأصلية من قبل قاض أو سلطة مختصة أخرى بالدولة طالبة التسليم.

ب-بأي كيفية أخرى قد يسمح بها قانون الدولة طالبة التسليم.

المادة (٦٤)

١- يجب أن تتعهد الدولة المتعاقدة التي سلم لها الشخص بعدم تسليمه لدولة ثالثة دون رضا الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢-تتعهد الدولة المسلم إليها الشخص بمحاكمته محاكمة عادلة عن الجرائم المنصوص عليها في طلب التسليم.

المادة (٦٥)

تخصم مدة أي حجز تحفظي من أي عقوبة تصدر في الدولة طالبة التسليم في حق الشخص المطلوب تسليمه.

المادة (٦٦)

١- على كلتا الدولتين المتعاقدتين منح حق عبور أراضيها للشخص المزمع تسلمه من دولة ثالثة بناءً على طلب بهذا الشأن يقدم عبر القنوات الدبلوماسية.

٢- يكون الطلب مشفوعاً بالمستندات المتعلقة بالجريمة التي يمكن منح حق التسليم بشأنها بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

المادة (٦٧)

١-تتحمل الدولة الطالبة التسليم النفقات المتعلقة بترجمة المستندات وترحيل الشخص الذي تم تسليمه وتدفع الدولة المطلوب منها التسليم كافة النفقات الأخرى الناتجة في تلك الدولة عن إجراءات التسليم.

٢-تدفع الدولة طالبة التسليم نفقات عودة الشخص الذي تم تسليمه بناء على طلبه إلى المكان الذي كان به وقت التسليم إذا لم يثبت ارتكابه للجريمة.

الباب الخامس
نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية

المادة (٦٨)
التعريفات

في تطبيق أحكام هذا الباب يقصد بالعبارات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها:
- دولة الإدانة: الدولة التي صدر فيها حكم الإدانة، والتي يمكن نقل المحكوم عليه منها.
- دولة التنفيذ: الدولة التي ينقل إليها المحكوم عليه لتنفيذ العقوبة المقضي بها بحقه ، أو المتبقي منها.
- المحكوم عليه: أي مواطن لإحدى الدولتين صدر بحقه حكم قضائي بات واجب التنفيذ بعقوبة سالبة للحرية في إقليم دولة الإدانة.
- الأقارب: زوج المحكوم عليه، أو أصوله أو فروعه أو أخوته.

المادة (٦٩)
أحكام عامة

١-تلتزم الدولتان الموقعتان بأن تتبادلا نقل المحكوم عليهم المسجونين بقصد تنفيذ الأحكام الجزائية السالبة للحرية الصادرة من محاكم دولة الإدانة قبل وبعد سريان هذه الاتفاقية، وذلك وفقا لقوانينها الوطنية وأحكام هذه الاتفاقية.

٢-يتم الاتفاق على نقل المحكوم عليهم بين دولة الإدانة ودولة التنفيذ بالتوافق بينهما، وذلك وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

٣- تلتزم كل من الدولتين الموقعتين على هذه الاتفاقية بإحاطة الدولة الأخرى كتابة عن أحكام الإدانة التي صدرت بحق أي من مواطنيها ممن يمكن نقلهم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، وعلى السلطة المختصة في دولة الإدانة أن تحيط المحكوم عليه من مواطني دولة التنفيذ، والذي صدر بحقه حكم بات واجب التنفيذ بإمكانية نقله إلى الدولة التي يحمل جنسيتها لتنفيذ عقوبته فيها، وذلك وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

٤-يكون المجلس الأعلى للقضاء أو شرطة عُمان السلطانية في سلطنة عُمان كل حسب اختصاصه، ووزارة العدل في جمهورية إيران الإسلامية هما الجهتان المختصتان في تنفيذ أحكام هذا الباب من الاتفاقية، وفي حال قيام أي من دول الأطراف بتغيير سلطتها المختصة يجب عليها أخطار الدولة الأخرى بذلك من خلال قنواتها الدبلوماسية.

المادة (٧٠)
تقديم طلب نقل المحكوم عليه

يجوز أن يقدّم طلب نقل المحكوم عليه من:
١- دولة الإدانـــة.
٢- دولة التنفيذ.
٣- المحكوم عليه، أو ممثله القانوني أو من أحد الأقارب.
ويجب أن يقدم طلب نقل المحكوم عليه كتابة موضحاً فيه مكان تنفيذ العقوبة في دولة الإدانة، ومحل إقامته في دولة التنفيذ، وإذا كان مقدم الطلب أحد المنصوص عليهم في البند (٣) من هذه المادة فإنه يجوز تقديم الطلب في أي من الدولتين.

المادة (٧١)
شروط نقل المحكوم عليه

يشترط لنقل المحكوم عليه ما يأتي:
١-أن يكون المحكوم عليه متمتعاً بجنسية دولة التنفيذ عند تقديم الطلب.
٢-أن يكون الحكم الصادر بالإدانة باتاً وواجب التنفيذ.
٢- أن يكون الفعل أو الامتناع عن الفعل الذي صدر بتجريمه حكم من دولة الإدانة مجرماً في القوانين المعمول بها في دولة التنفيذ .
٤- أن يوافق المحكوم عليه كتابة على نقله، وفي حالة عدم قدرته على التعبير عن إرادته كتابة تكون الموافقة من ممثله القانوني. أو أحد أقاربه .
٥-ألا تقل المدة المتبقية من العقوبة عن (٦) ستة أشهر عند تقديم الطلب ما لم يتفق على غير ذلك وعلى أساس كل حالة على حدة.

المادة(٧٢)
حالات رفض طلب النقل

يكون طلب نقل المحكوم عليه مرفوضاً في الحالات الآتية:
١- إذا ارتأت أي من الدولتين الموقعتين أن من شأن النقل المساس بالسيادة، أو الأمن أو النظام العام أو المبادئ الأساسية للنظام القانوني أو بالمصالح الوطنية لأحد الدولتين المتعاقدتين.
٢- إذا كان الحكم قد صدر بإدانة المحكوم عليه بأفعال تم الفصل فيها نهائياً بالبراءة في دولة التنفيذ.

٣- إذا تعلق طلب النقل بعقوبة كانت قد نفذت، أو سقطت بالتقادم، أو متعلق بفعل جنائي سقط لنفس الأسباب طبقاً لتشريع دولة التنفيذ.
٤- إذا كان حكم الإدانة قد صدر في جريمة تعتبر لدى دولة الإدانة جريمة إخلال بالواجبات العسكرية أو عن إحدى جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها.

المادة (٧٣)
الحالات التي يجوز فيها رفض طلب نقل المحكوم عليه

يجوز رفض طلب نقل المحكوم عليه في الحالات الآتية:
١- إذا كانت الجريمة التي صدر بها حكم الإدانة في دولة التنفيذ سياسية أو مرتبطة بجريمة سياسية أو أمنية.
٢- إذا كانت الأفعال التي صدر بها حكم الإدانة محلاً لإجراءات جزائية تباشر في دولة التنفيذ.
٣- إذا لم يسدد المحكوم عليه المبالغ والغرامات والمصاريف القضائية والتعويضات والأحكام المالية المحكوم بها عليه أيا كانت طبيعتها.

المادة (٧٤)
المستندات التي يجب على دولة التنفيذ تقديمها يكون طلب نقل المحكوم عليه مصحوباً بما يأتي:

١-النسخة الأصلية من الحكم أو صورة طبق الأصل منها، أو مذكرة رسمية متضمنة ماهية الجريمة وزمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني، والعقوبة السالبة للحرية المحكوم بها وأي عقوبة أخرى مع بيان صيرورة الحكم باتاً وقابلاً للتنفيذ.
٢-بيان المدة المتبقية الواجبة التنفيذ من العقوبة، ومدة الحبس الاحتياطي التي تم قضاؤها.
٣-الموافقة الكتابية للمحكوم عليه المنصوص عليها في الفقرة (٤) من المادة (٧١) من هذه الاتفاقية.
٤- شهادة طبية بحالة المحكوم عليه الصحية، والنفسية.
وإذا رأت أي من الدولتين المتعاقدتين أن المعلومات الواردة إليها من الدولة المتعاقدة الأخرى غير كافية للفصل في طلب النقل كان لها أن تطلب المعلومات التكميلية الضرورية.

المادة (٧٥)
إرسال طلبات النقل
ترسل طلبات النقل مباشرة، أو عبر الطرق الدبلوماسية من الجهة المختصة في أي من الدولتين المتعاقدتين إلى الجهة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى المنصوص عليها في البند (٤) من المادة (٦٩) من هذه الاتفاقية وتعفى الأوراق والمستندات

التـي تقدم تطبيقاً لأحكـام هذه الاتفاقيـة من أيـة إجـراءات شكلية متـى كانـت موقعـة ومختومة بخاتم الجهة المختصة.

المادة (٧٦)
الرد على الطلبات

١-تعلم دولة الإدانة دولة التنفيذ بقبول طلب نقل المحكوم عليهم وإجراءات التنفيذ اللازمة، فإذا كان قرار دولة الإدانة رفض طلب النقل فيجب أن يكون قرارها مشتملاً على أسباب رفض الطلب.
٢-يجب على دولة الإدانة إبلاغ المحكوم عليه كتابة بكل قرار يصدر منها، أو من دولة التنفيذ بشأن طلب النقل.

المادة (٧٧)
طريقة نقل المحكوم عليه

يتم نقل المحكوم عليه من دولة الإدانة إلى دولة التنفيذ في الزمان والمكان الذي يتم الاتفاق عليه ، ووفقاً للإجراءات التي يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة في الدولتين.

المادة (٧٨)
مصاريف نقل المحكوم عليه

١-تتحمل دولة التنفيذ نفقات نقل المحكوم عليه، وتستثنى النفقات التي أنفقت كلها في إقليم دولة الإدانة.
٢-يسري حكم البند (١) إذا كان النقل بناء على طلب المحكوم عليه ولم يكن في إمكانه أداء نفقاته يتم الاتفاق بين الدولتين المتعاقدتين بشأن مصاريف النقل.
٣-يكون توفير حراسة المحكوم عليه أثناء النقل على عاتق دولة التنفيذ مالم يتفق على خلاف ذلك.

المادة (٧٩)
قواعد تنفيذ الحكم

يخضع تنفيذ العقوبة المحكوم بها في حال تم نقل المحكوم عليه لدولة التنفيذ للقواعد الآتية:

١-تكون العقوبة المحكوم بها واجبة التنفيذ مباشرة في دولة التنفيذ على أن تحسب منها مدة التوقيف (الحبس الاحتياطي) المتعلقة بالجريمة نفسها والجزء المنفذ من العقوبة المقضي بها.
٢-إذا كانت العقوبة المحكوم بها في دولة الإدانة أشد، من حيث طبيعتها أو مدتها عن تلك المنصوص عليها في دولة التنفيذ للأفعال ذاتها، فللسلطة القضائية المختصة في دولة التنفيذ بعد موافقة السلطة القضائية في دولة الإدانة استبدالها

بالعقوبة السالبة للحرية المقابلة لها في قانون دولة التنفيذ أو تنزل بالعقوبة إلى الحد الأدنى الواجب تطبيقه في دولة الإدانة.

٣- لا يجوز أن تغلظ العقوبة المستبدلة سواء من حيث طبيعتها، أو مدتها عن العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها في دولة الإدانة.

٤- يتم تنفيذ العقوبة طبقاً لأنظمة وقوانين التنفيذ المعمول بها لدى دولة التنفيذ وتختص باتخاذ كافة القرارات المتصلة بكيفية التنفيذ وعلى دولة التنفيذ أن تخطر دولة الإدانة بناءً على طلبها بنتائج التنفيذ.

٥- يكون للحكم الصادر في دولة الإدانة، نفس الآثار القانونية بموجب قوانين دولة التنفيذ في حالة استمرار تنفيذ العقوبة.

٦- يجب على دولة الإدانة في حال قبول طلب النقل، أن تقوم بتسليم المحكوم عليه إلى دولة التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

٧- إذا هرب المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة في دولة التنفيذ، فعلى دولة التنفيذ اتخاذ الإجراءات المناسبة للقبض عليه لتنفيذ الجزء المتبقي من العقوبة، ولدولة الإدانة أن تستعيد حقها في أن تنفذ عليه العقوبة الواجب تنفيذها.

٨- ينتهي كل حق لدولة الإدانة في التنفيذ إذا استكمل المحكوم عليه تنفيذ المدة المحكوم بها عليه، أو أعفى منها نهائيا، وفقا لنص المادة (٨٠) من هذه الاتفاقية.

ولا يجوز لدولة التنفيذ تحريك دعوى جزائية، أو إعادة محاكمة الشخص المنقول طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية عن الوقائع ذاتها، وينتهي كل حق لدولة التنفيذ في المحاكمة إذا نفّذ المحكوم عليه العقوبة المحكوم بها بحقه، أو أعفي منها نهائياً.

المادة (٨٠)
آثار العفو العام أو الخاص أو تخفيض العقوبة

يسري على المحكوم عليه العفو العام الذي يصدر من دولة الإدانة أو من دولة التنفيذ، كما يسري عليه العفو الخاص الذي يصدر من دولة الإدانة، أما العفو الخاص الذي يصدر من دولة التنفيذ فلا ينفذ بحق المحكوم عليه إلا بموافقة دولة الإدانة، ويجب أن تخطر دولة التنفيذ دولة الإدانة كتابة عن أي عفو عام، أو إفراج مشروط أو تخفيض للعقوبة تمنحه للمحكوم عليه وأن يطلب موافقتها بشأن العفو الخاص.

المادة (٨١)
الطعن في حكم الإدانة

تختص دولة الإدانة وحدها بالفصل في أي طعن في حكم الإدانة.

الباب السادس
أحكام ختامية

المادة (٨٢)

يتم تسوية الخلافات التي تنشأ في تطبيق أو تفسير أحكام هذه الاتفاقية بين السلطات المختصة بالدولتين بالطرق الدبلوماسية ودياً.

المادة (٨٣)

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية عن طريق الاتفاق الكتابي وتدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ بإتباع ذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٨٤) من هذه الاتفاقية.

المادة (٨٤)

تعمل كل من سلطنة عُمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذه الاتفاقية موضوع التنفيذ وتخطر كل دولة الدول الأخرى كتابة باستكمال الإجراءات التي يتطلبها نظامها الأساسي لسريان هذه الاتفاقية.

وتسري هذه الاتفاقية من تاريخ آخر إخطار صادر من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر يخطر فيه بأن كافة الإجراءات اللازمة قد اتخذت وفقا لقوانينه وأنظمته من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية ، ولمدة (٥) خمسة أعوام وبعد انتهاء المدة المذكورة تتجدد الاتفاقية تلقائيا لمدة بعد أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابياً برغبته في عدم التجديد وذلك قبل ستة أشهر من نهاية مدة سريان الاتفاقية.

ولا يؤثر إنهاء أو انقضاء مدة سريان هذه الاتفاقية على طلبات التعاون القضائي التي قدمت في مدة سريان هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة مسقط بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٢٥م الموافق ٢٩ ذي القعدة ١٤٤٦هـ،من نسختين أصليتين باللغات العربية والفارسية والإنجليزية، لهما ذات الحجية، وعند الاختلاف يعتد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة سلطنة عمان	**عن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية**
حمود بن فيصل البوسعيدي	**أمين حسين رحيمي**
وزير الداخلية	**وزير العدل**

Agreement on
Legal and Judicial Assistance in the fields of civil and criminal matters, and the extradition and transfer of convicted persons between the government of the Sultanate of Oman and the Government of the Islamic Republic of Iran

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Islamic Republic of Iran,

Based on the distinguished relations between the two countries,

Desiring to strengthen cooperation between them in the legal and judicial fields,

Wishing to establish such cooperation on firm foundations on the basis of the principle of mutual interests,

In the light of the discussions held between the Omani and Iranian sides,

The two sides have agreed as follows:

Chapter 1
General Provisions

Article (1)
Ensuring the right of litigation

Citizens of both states, while in the territory of the other state, shall enjoy, with respect to their personal and financial rights, the same judicial protection as that afforded to citizens of either state.

Citizens of either state shall have the freedom of recourse to the courts and competent authorities of the other state under the same conditions as its own citizens.

The provisions of the two preceding paragraphs shall apply to legal persons established in the territory of one of the two states in accordance with its laws, in which its headquarters is located, provided that the subject matter of the litigation is not contrary to public order or morals in the state in which the litigation takes place.

Article (2)

The Judicial Assistance

Citizens of each state shall enjoy, within the territory of the other state, the right to obtain judicial assistance on the same basis as citizens of the same state, provided that the provisions of the law of the requested state are followed.

Requests for judicial assistance shall be submitted with the supporting documents as follows:

- directly to the competent authority of the requested state if the applicant requesting the assistance resides there.
- Or through the competent authority specified in Article 5.
- Or through the diplomatic or consular channels if the person requesting the assistance resides in the territory of a third state.

Article (3)

Receiving or deciding on requests for judicial assistance shall be exempt from any fees and shall dealt with as a matter of urgency.

Article (4)

The competent authority in each of the two states shall specify the body, which will deal with the following:

1- Receiving and following up on requests for judicial assistance in accordance with the provisions of this section if the requestor is not a resident of the requested state.
2- Receiving letters rogatory issued by a judicial authority and sent to it by the competent authority in the other country and sending them to the competent authority as appropriate to be implemented ASAP.
3- Receiving and following up on requests for declaration and notification sent to it by the competent authority in the other country.
4- Receiving and following up on requests related to the implementation of alimony, child custody and seeing rulings.

Requests and documents sent pursuant to the provisions of this agreement are exempt from any ratification or any similar procedure. The documents must be signed by the issuing competent authority and stamped with its seal, and in the case of copies of documents, they must be certified by the competent authority indicating their conformity with the original.

Article (5)

Communications and correspondence for the purposes of the implementation of this Agreement shall be carried out by the Supreme Judicial Council of the Sultanate of Oman and the Ministry of Justice and the Judiciary of the Islamic Republic of Iran, which are expressed in this Agreement as "the competent authority", unless otherwise specified in this Agreement.

Article (6)

a- The two countries encourage participation in organizing conferences, seminars, and workshops in fields related to law and the judiciary, as well as visits by legal and judicial delegations and the exchange of experiences among members of the judiciary. This aims to monitor legislative and judicial developments in each country and to exchange views on the challenges faced by both states in this field. They also encourage the organization of training visits for professionals working in the legal and judicial fields in both countries.

b- The sending country shall bear the cost of its delegates' travel (to and from the other state), while the host country shall cover their accommodation and local transportation expenses.

c- The two countries shall work on consulting with each other, exchanging information, and coordinating efforts in the regional and international legal and judicial conferences in which they participate.

Article (7)

Exchange of Legal and Judicial Principles

The judicial authorities in each of the two states shall exchange, upon request, legal and judicial principles as well as jurisprudential opinions.

Article (8)

Requests for information and responses thereto shall be communicated through the competent authority in each of the two states.

chapter Two

Cooperation in the Field of Civil, Commercial, and Personal Status Matters (Family Cases)

First – Service and Notification of Legal and Judicial Documents

Article (9)

Requests for the declaration or notification of legal and non-legal documents in civil, commercial, and personal status matters (family cases) shall be sent by the competent authority in the requesting state to the competent authority in the requested state to carry out the notification or service.

Article (10)

In cases of notifications or service related to statements of claim (initial court pleadings) filed against legal entities in either state, a copy must be sent to the competent authority in the state where the lawsuit is being filed.

Article (11)

The provisions of the preceding Articles (9 and 10) shall not prevent either country—if it so wishes—from directly serving judicial or non-judicial documents to its own nationals without compulsion, through either of the following:

- Its diplomatic or consular representatives;
- Competent authorities in both countries, in accordance with the procedures stipulated in each country's domestic legislation.

Article (12)

Methods of Notification or Service

1. Notification or service shall be executed in accordance with the procedures applicable under the laws of the requested country. However, documents may be handed directly to the recipient if they voluntarily accept them.
2. Notification or service may be conducted in a specific form upon the explicit request of the requesting authority, provided that this form is not contrary to the law or customary practice of the requested country.
3. Notification may be conducted electronically if such a method is used in the requested country.
4. Any notification or service carried out in either country in accordance with the provisions of this article shall be considered as having the same legal effect as if it had been carried out in the other country.

Article (13)

Request for Notification or Service of Documents

The request for the notification or service of legal documents must include the following information:

1. The full name of each individual to be notified or served, their occupation, address, nationality, and place of residence. For legal entities, names and addresses are sufficient.
2. Names and addresses of legal representatives, if any, of the individuals mentioned in the previous paragraph.
3. The authority from which the documents were issued.
4. The type of documents.
5. The subject and reason for the request.

Article (14)

The requested state may not refuse to carry out the notification or service unless it considers that doing so would compromise its sovereignty, public order, or public morals.

In the event of a refusal to execute the request, the requested state shall immediately notify the requesting state of the refusal, stating the reasons for it.

Article (15)

Methods of Delivering Documents and papers

The task of the competent authority in the requested state is limited to delivering the documents to the recipient.

Proof of delivery shall be established either by the recipient signing a copy of the document with the date of receipt, or by a certificate prepared by the competent authority indicating how the request was carried out, the date of execution, the person to whom the document was delivered, and, if applicable, the reason why delivery was not completed.

Signed copies of the documents or the certificate confirming delivery shall be sent directly to the requesting party.

Article (16)

In urgent cases, the competent authority in the requested state may directly send copies of the received documents or the certificates proving the completion of the notification or service of judicial and non-judicial documents to the competent authority in the requesting state, through ways other than the competent authority, channel.

Article (17)

Notifications or services of documents shall be exempt from any fees or charges.

Second – Letters Rogatory

Article (18)

Scope of Letters Rogatory

To the Judicial Authority

The judicial authority in each of the two states may request the judicial authority in the other state to carry out necessary judicial procedures related to a case pending before it.

Requests for letters rogatory shall be transmitted from the competent authority in the requesting state to the competent authority in the requested state.

Article (19)

Each of the two countries may hear the statements of its own nationals, with their consent, through its diplomatic or consular representatives.

In case of a dispute regarding the nationality of the person whose statements are to be heard, their nationality shall be determined according to the law of the country requested to execute the letter rogatory.

Article (20)

Drafting the Letter Rogatory and the Required Information

The letter rogatory shall be drafted in accordance with the law of the requesting state. It must be dated, signed, and stamped with the seal of the requesting authority, along with all attached documents, without the need for legalisation or certification of the documents.

The letter rogatory must include the following information:

1. The authority issuing the request, and if possible, the authority to which it is addressed.
2. The identity and address of the parties involved, as well as theirrepresentatives' identity and address, if applicable.
3. The subject of the case and a brief summary of its facts.
4. The judicial acts or procedures to be carried out.

If necessary, the letter rogatory should also include:

- The names and addresses of the persons whose statements are to be taken.
- The questions to be asked or the facts about which their statements are to be collected.
- Documents and other things that need to be studied or examined
- The method that should be applied in any.

Article (21)

Method of Executing the Letter Rogatory

The letter rogatory shall be executed according to the legal procedures in force in the laws of the requested state. However, if the requesting state expressly requests that the letter rogatory be carried out in a specific manner, the requested state must comply with this request unless it conflicts with its own legislation.

The requesting authority must be notified in a timely manner of the place and date of execution so that the concerned parties or their legal representatives may attend the execution—if explicitly requested—and within the limits permitted by the law of the requested country.

Article (22)

If the subject of the letter rogatory is deemed to fall outside the scope of the agreement, the requested authority shall inform the requesting authority accordingly.

Article (23)

The execution of a letter rogatory may only be refused in the following two cases:

1. If its execution falls outside the jurisdiction of the judicial authority.
2. If its execution would compromise the sovereignty, security, public order, public morals, or other essential interests of the requested state.

If the letter rogatory is not fully or partially executed, the requesting authority must be informed immediately of the reasons.

Article (24)

Persons Requested to Give Testimony

Persons requested to give testimony shall be summoned, and their statements shall be taken in accordance with the legal procedures followed in the country where the testimony is to be given, and with due regard to the provisions of Article (47) of this agreement.

Article (25)

Procedures carried out through letters rogatory in accordance with the provisions of this agreement shall have the same legal effect as if they were conducted before the competent authority in the requesting state.

Article (26)

The execution of a letter rogatory shall not give the requested state the right to claim any fees or expenses. The person for whose benefit the request is made shall bear the necessary expenses.

That person shall pay the costs as determined by the court executing the request.
The parties may undertake in writing to cover the costs, and such a written undertaking shall be attached to the letter rogatory based on an estimated amount.
The requested state shall attach a statement of expenses, along with the supporting documents proving execution of the letter rogatory.

Third – Recognition and Enforcement of Judicial Judgments

Article (27)

Each of the two states shall recognize the final and binding judgments issued by the courts of the other country in civil and commercial matters, and enforce them in accordance with the rules set forth in this article. This includes judgments issued by criminal courts in civil matters, such as compensation for damages and the return of funds.
This also applies to judgments issued in matters of personal status (family cases), particularly those related to alimony and child custody, as well as to any decision issued in this regard by one of the judicial authorities based on judicial or administrative procedures.

Article (28)

Judicial rulings and administrative (non-contentious) decisions issued by the judicial authorities of either state shall be recognized in the other country if the following conditions are met:

1. The judgment must have acquired the force of res judicata and be enforceable according to the law of the country in which it was issued. However, judgments issued in personal status matters related to alimony, as well as visitation and child custody, shall be recognized as long as they are enforceable in the country where they were issued.
2. The judgment must have been issued by a judicial authority that has jurisdiction according to the applicable rules in the country of issuance, or by a judicial authority considered competent under **Article (29)** of this agreement.
3. The parties involved must have been legally summoned, must have attended, or be deemed to have attended.

4. The judgment must not contain anything that contradicts the constitution, public order, public morals, or the fundamental interests of the state in which recognition is being sought.
5. There must not be any ongoing dispute between the same parties, over the same subject, and based on the same facts, if any of the following apply:
    a- The case is already pending before a judicial authority in the state where recognition is sought, provided it was filed there first.
    b- A judgment has already been issued by a judicial authority in the state where recognition is sought and meets the requirements for recognition.
    c- A judgment has been issued in a third country that meets the conditions for recognition in the state where recognition is sought.

Article (29)

1. The courts of the state, which issued the judgment for which recognition is sought shall be considered competent under this agreement in the following cases:
    a- If the defendant's domicile or habitual residence was in that country at the time the case was filed.

b- If the defendant had, at the time the case was filed, an establishment, branch, or office of a commercial, industrial, or similar nature in that state, and the claim was related to the activities of that establishment or branch.

c- If the matter concerns a contract, and the parties expressly agreed to the jurisdiction of that court for that specific contract. In the absence of such agreement, jurisdiction is recognized if the contractual obligation in dispute was performed, or was to be performed wholly or partially, in that state.

d- If the non-contractual act giving rise to liability occurred in that state.

e- If the dispute relates to real estate located in that state.

f- If the defendant explicitly or implicitly accepted the jurisdiction of the courts of that state, especially by designating an elected domicile or presenting a defense on the merits without objecting to jurisdiction.

g- If the creditor in a maintenance (alimony) case has their domicile or habitual residence in that state.

h- In custody matters, if the family residence or last place of residence was in that state.

i- In inheritance matters, if the deceased owned property in the territory of that state at the time of death.

2. When examining the territorial jurisdiction of the court that issued the judgment, the state being asked to recognize the judgment shall be bound by the facts on which that court based its jurisdiction—unless the judgment was issued in absentia.

Article (30)

Recognition of a judgment may not be refused on the grounds that the court which issued it applied a law different from the one that should have been applied according to the private international law rules of the state where recognition is sought—unless the matter concerns personal capacity.

Even in that case, recognition may not be refused if the application of the foreign law leads to the same result as the law that should have been applied.

Article (31)

Documents Required for the Request of Recognition or Enforcement of a Judgment

To request recognition or enforcement of a judgment in the other state, the following documents must be submitted:

1. An official complete copy of the judgment, certified by the competent authorities.
2. A certificate confirming that the judgment has acquired the force of res judicata, unless that is stated within the judgment itself or if it includes an enforceable clause.
3. A certificate stating that the person lacking legal capacity to litigate was properly represented, unless this is clear from the judgment itself.
4. In the case of a judgment in absentia, a certified copy of the summons or any other document proving that the defendant was duly notified of the lawsuit.
5. If enforcement is being requested, the official copy of the judgment must include the enforceability clause.

All the documents mentioned in this article must be officially signed and stamped with the seal of the competent court.

Article (32)

Execution of the Judgment

Procedures related to the recognition or enforcement of the judgment shall be subject to the laws of the state in which recognition or enforcement is sought, without prejudice to the provisions of this agreement.

Article (33)

Role of the competent judicial authority in the state requested to recognize and enforce the judgement

The competent judicial authority in the country where recognition or enforcement of a judgementis sought shall verify whether the conditions set forth in this agreement have been met, without examining the merits of the case.

The authority shall do this on its own initiative and shall state its findings in its decision. It shall also, when necessary, issue an enforcement order, instructing the competent authority to take the necessary steps to grant the judgment the same enforceability as if it had been issued in the country where enforcement is sought. The enforcement order may apply to all or part of the judgment if it is divisible.

Article (34)

Effects of the Enforcement Order

Judgments issued in one of the two states and recognized or declared enforceable by the courts of the other state shall have the same effects as judgments issued by the courts of the recognizing/enforcing state.

Article (35)

In cases of necessity, the courts of either state may order provisional or precautionary measures within the territory of that country, regardless of which court has jurisdiction over the original dispute.

Article (36)

Settlement Before Competent Judicial Authorities

A settlement documented before the competent judicial authorities in either state, in accordance with the provisions of this agreement, shall be recognized and enforced in the other state after verifying that it has the force of an enforceable instrument in the state where it was concluded and that it does not contain any provisions that conflict with the basic statue, public order, or public morals of the country where recognition or enforcement is sought.

To request recognition or enforcement of a settlement, an official copy of the settlement and a certificate from the judicial authority that recorded it—confirming that it has enforceable status—must be submitted.

All documents referred to in this article must be officially signed and sealed with the stamp of the competent court.

Article (37)

Recognition of Awards of Arbitrators

Each of the two states shall recognize awards issued by arbitrators in the other state and enforce them within its territory if the following conditions are met:

1. The award is based on a written agreement between the parties under which they agreed to submit a specific dispute—or future disputes arising from a defined legal relationship—to arbitration.
2. The subject of the award is arbitrable under the law of the state where recognition or enforcement is sought, and the award does not conflict with the constitution, public order, or public morals of that state.
3. A certified copy of the award must be submitted, accompanied by a certificate from the competent judicial authority confirming that the award has enforceable status.
4. A certified copy of the arbitration agreement between the parties must also be provided.

Chapter Three

Judicial Cooperation in Criminal Matters

Article (38)

Obligations Arising from Judicial Cooperation

1. The two states undertake to cooperate in criminal matters in accordance with the rules and conditions set forth in this section.
2. The provisions of this section do not apply to the enforcement of final judgments or decisions imposing custodial sentences.
3. The cooperation provided for in this section shall not incur any fees or expenses.

Article (39)

Cases of Refusal of Judicial Cooperation in Criminal Matters

A request for judicial cooperation in criminal matters shall be refused in the following cases:

1. If the request concerns an offense which, under the law of the requested state, is considered a political offense, is linked to political offenses, or relates to military obligations. However, an attack or attempted attack against the head of state, a member of their family, the prime minister, deputy prime minister, or ministers of either country shall not be considered a political offense.
2. If executing the request would infringe upon the public order of the requested state, especially in terms of its sovereignty or security.

In both cases, the refusal must be justified.

Article (40)

Form of the Request for Judicial Cooperation

1. Requests for judicial cooperation shall be submitted in writing. In urgent circumstances, or with the consent of the requested party, the request may initially be made orally, provided it is subsequently confirmed in writing.
2. The request must include the following information:

a. The name of the competent authority conducting the investigation or legal proceedings related to the request.
b. The facts under investigation or legal action, along with the applicable legal provisions.
c. The purpose of the request, the nature of the requested cooperation, and the period for execution.
d. The identity, nationality, and address of the person(s) under investigation or involved in the proceedings.
e. In cases of requesting evidence collection, seizure of items, or a search, the request must state the reasons for believing the evidence or items are in the possession of the requested party. It must be accompanied by an order from the competent judicial authority.
f. If the request involves hearing a person's testimony, it must indicate whether the person is required to take an oath and specify the subject matter of the testimony.

g. If the request involves temporary surrender of seized items, it must state the authority responsible for safeguarding them and the date of their return.
h. Any need for confidentiality (if applicable).
i. In requests for precautionary measures involving the proceeds or tools of a crime, the request should include, as much as possible:
- A detailed description of the proceeds or instruments of the crime.
- Reasons to believe these proceeds, instruments, or properties are derived from or used in the crime.

3. The requested state may not refuse to execute the request solely on the grounds that not all the above information is included, provided execution is still possible under its laws.
4. If the requested state deems additional information necessary to execute the request, it may request such information.

Article (41)

Execution of Requests

1. The requested state shall execute, in accordance with its domestic laws, requests for judicial cooperation related to criminal cases submitted by the competent judicial authorities of the requesting state for purposes such as completing investigations, reviewing evidence, or accessing files and necessary documents.

   If the requesting country explicitly requests execution in a specific manner, the requested state shall comply unless doing so conflicts with its legislation.
2. The acts justifying a request for confiscation or seizure must be punishable in both countries.
3. The requested state may send certified copies of the files or documents. However, if the requesting country explicitly requests the originals, its request shall be honored to the extent possible.

Article (42)

Delivery of Documents and Items

1. The requested state may delay the delivery of documents or original papers if they are necessary for ongoing criminal proceedings in its territory. The documents shall be delivered once such proceedings are concluded.
2. The requesting state must return the delivered items and original documents used in executing the judicial cooperation request as soon as possible—unless the requested state expressly waives their return.

Article (43)

Methods of Notification or Service and Delivery of Documents

The provisions set forth in Articles (11) and (13) of this Agreement shall apply to the notification or service and delivery of documents.

Article (44)

Persons Requested to Give Testimony

The provisions set forth in Article (24) of this Agreement shall apply to summoning persons requested to give testimony.

Article (45)

Travel and Accommodation Expenses for Witnesses and Experts

Witnesses or experts shall be granted travel and accommodation expenses in accordance with the regulations applicable in the requesting state. The summons or notification sent to the witness or expert must specify the amount of travel and accommodation expenses and how they will be paid by the competent authorities of the requesting state.

The diplomatic or consular authorities of the requesting state must, upon the request of the witness or expert, advance all or part of the travel and accommodation expenses.

Article (46)

Detained Witnesses and Experts

Each state shall be obligated to transfer a detained person who is summoned, in accordance with this Agreement, to provide testimony or expert opinion before the judicial authorities of the requesting state, provided the individual consents in advance.

The requesting state shall be obligated to keep the person in detention and return them as soon as possible or within the period determined by the requested state. If the sentenced detention period expires while the individual is still in the territory of the requesting state, they shall be immediately released and treated as a non-detained person under the terms of this Agreement, taking into consideration the provisions of Article (47).

The requested state may refuse to transfer the detained person in the following cases:

1. If the individual's presence is necessary for criminal proceedings underway in the requested state.
2. If the transfer to the requesting state would result in a prolonged detention period.
3. If there are special or insurmountable circumstances preventing the transfer to the requesting state.

Article (47)

Immunity of Witnesses and Experts

A witness or expert who fails to appear despite being summoned may not be subjected to any penalty or restrictive measure, even if the summons include a penalty clause. If the witness or expert refuses to attend, the requested state shall inform the requesting state accordingly.

A witness or expert—regardless of nationality—who appears before the judicial authorities of the requesting state may not be prosecuted, detained, or subjected to personal liberty restrictions for any criminal acts or previous convictions prior to their departure from the requested state. They also may not be prosecuted, detained, or punished for the testimony or expert report they provide.

This immunity shall cease to exist if 30 consecutive days pass from the date they were notified by the requesting authority that their presence is no longer required, provided they had the opportunity to leave but chose to remain in the requesting state or voluntarily returned after leaving. This period shall not include any time during which the witness or expert was unable to leave due to circumstances beyond their control.

Article (48)

1. The requested state shall, within the limits of powers of its judicial authorities, provide extracts from the criminal record and all related information requested by the judicial authorities of the requesting state, as necessary for criminal proceedings. This shall be done in accordance with the laws, regulations, and customary practices of the requested state.
2. Each country shall inform the other of criminal judgments recorded in its criminal record concerning its nationals. Competent authorities shall exchange such information once annually, or urgently upon the request of either state.

Chapter Four: Extradition of Accused and Convicted Persons

Article (49)

The two contracting states shall extradite any person present in the territory of either state who is accused or convicted of an extraditable offense in the territory of the other contracting state.

Extradition shall also apply to offenses committed before or after the entry into force of this agreement.

Article (50)

The following individuals shall be subject to extradition:

1. Persons accused of an offense punishable by at least one year of imprisonment. Persons accused of offenses with lesser penalties may also be extradited by mutual agreement of both parties on a case-by-case basis.

2. Persons convicted by the courts of the requesting state and sentenced to imprisonment for six (6) months or more in relation to an extraditable offense.

Article (51)

An offense shall be considered extraditable even if it pertains to taxation, revenue, or purely financial matters.

Article (52)

An extraditable offense also includes attempt, conspiracy, incitement, or participation in the commission of an extraditable offense, provided that the act constitutes a crime in both contracting states.

Article (53)

An extradition request may be accepted in the following cases:

1. If the offense was committed outside the territory of the requesting state but falls within its jurisdiction, provided the requested state would have jurisdiction in similar circumstances. In such cases, the requested state must consider all relevant factors, including the seriousness of the offense.
2. If the offense was committed by a national of the requesting state in a third country, provided that the offense would be considered extraditable under the laws of the requested state had it occurred within its territory.
3. Extradition may also be granted even if the acts of the person to be extradited occurred partly or wholly in the requested state, provided the conduct and its intended or actual consequences, when considered together, constitute an extraditable offense under the laws of the requesting state.

Article (54)

Extradition may be refused in the following cases:

1. If the offense for which extradition is requested is political in nature. However, the following shall not be considered political offenses under this agreement:

a. Any form of assault or attempted assault on the head of state, head of government, their deputies, family members, members of the ruling family, cabinet ministers, or those holding ministerial positions in either contracting state, or their families.
b. Premeditated murder, manslaughter, robbery, and theft associated with violence, fraud, or money laundering—whether committed wholly or partially in the territory of the requesting state—against individuals, governments, authorities, institutions, or means of communication.
c. Terrorist crimes, including intentional or negligent killing, bodily harm, kidnapping, hostage taking, destruction of property, damage to public infrastructure, and crimes involving firearms, explosives, or hazardous materials.
d. Any crimes falling within the scope of an international treaty to which both contracting states are parties and which obliges them to request or grant extradition.
e. Attempt, conspiracy, incitement, or participation in any of the above crimes.

2. If the person requested for extradition has already been tried for the same offense and was either acquitted or convicted and has served or is serving the sentence.
3. If the prosecution or the penalty has lapsed due to the statute of limitations under the laws of either contracting state at the time the extradition request is received.
4. If the offense was committed outside the territory of the requesting state by a foreigner and is not considered a crime under the laws of the requested state.
5. If the offense was committed in the territory of the requested state, provided that the requested state undertakes to prosecute the individual.
6. If the person requested for extradition is currently under investigation for the same offense for which extradition is requested.

Article (55)

If the requested state refuses the extradition request, it shall refer the case to its competent authorities in accordance with applicable procedures and inform the requesting state of the outcome.

Article (56)

Extradition Request Format

The extradition request must be in writing and sent through diplomatic channels. It may also be sent via email to designated contact points between the two states. The request must be accompanied by the following documents:

a. Identification details, description, and a photograph of the person to be extradited (if available).
b. A valid arrest warrant or an equivalent document issued by the competent authority if the person is wanted for prosecution.
c. The date and place of the alleged offense(s), the legal classification of the acts, a certified copy of the applicable legal provisions, and a statement from the prosecution regarding the evidence against the person to be extradited.
d. An official copy of the judicial ruling against the accused person, if any.
e. Evidence justifying the arrest and prosecution of the person in accordance with the laws of the requested state.

All documents must be translated into the language of the requested state and authenticated by the state requesting extradition.

Article (57)

Provisional Detention in Urgent Cases

1. In urgent cases, the person intended for extradition may be provisionally arrested and detained pending receipt of the full extradition request with supporting documents as specified in Article (56) of this agreement.
2. The competent authority in the requested state must be informed in writing of the provisional request—either by mail or other communication methods, including via Arab and International Police Communications (INTERPOL).

3. The request must later be confirmed through diplomatic channels, referring to any of the documents listed in the preceding article and showing that the state requesting extradition has sent the extradition request with a description of the offense, the applicable or imposed penalty, the time and place of the offense and a detailed description of the person to be extradited as far as possible:The requesting state must be notified immediately of any action taken regarding the request.
4. Provisional detention shall be executed in accordance with the laws of the requested state.

Article (58)

Release of the Person if Request Not Completed

1. The competent authority in the requested state may release the person if the required documents are not received within 60 days from the date of provisional arrest.
2. The person may also be released on bail at any time, provided the requested state takes necessary measures to prevent escape. The person may be re-arrested and extradited once the full request for extradition is completed.

Article (59)

Before refusing an extradition request, the requested state must inform the requesting state—via diplomatic channels or INTERPOL—of any clarifications needed to verify compliance with the conditions of this agreement. It may set a reasonable period to receive such clarifications.

Article (60)

If a contracting state and a third country related to the requested state with an agreement request the extradition of the same person—whether for the same crime or different crimes—the requested state shall determine which country to extradite the person to. Priority shall be given to the state whose security, interests, or nationals were harmed by the crime; then to the state where the crime was committed and finally to the state of which the requested person is a national.

If circumstances are equal, priority shall be given to the state that submitted its request first. For multiple extraditable offenses, preference shall be based on the seriousness and circumstances of each crime.

Article (61)

1- Without prejudice to the right of others who show good faith and without prejudice to the laws in force in the requested State, anything found in the possession of the person to be extradited at the time of his arrest or custody or at any subsequent stage shall be seized and handed over to the requesting State. This shall apply even if the person concerned is not extradited due to his death or disappearance, whether it is derived from the offense, used in committing it, connected it or serves as evidence.

2- The delivery of the items referred to in the preceding paragraph may be delayed or delivered on condition that they are returned after the adjudication of the case and the conclusion of the proceedings in the requesting State if the items seized are still required by the ongoing investigation of the offence in the requested State.

Article (62)

1. The requested state must notify the requesting state of its decision regarding the extradition request through diplomatic channels without undue delay.
2. If extradition is approved, the requesting state must be informed of the date and place of the extradition.
3. The requesting state must receive the person to be extradited within 30 days from the date of the above notification. If it fails to do so, the requested state may release the person. In such a case, the extradition request may be resubmitted.
4. If extradition is granted under this agreement, the requesting country must ensure that the extradited person appears before a court for trial within six months from the date of extradition.

If the trial does not begin within six months, the requesting state must bring the person before its competent court to release them on bail until trial, and set a date for trial on the charges for which extradition was granted.

Article (63)

1. The competent authorities of the requested State shall accept as evidence in any extradition proceedings or documents any statement taken under oath or by report, any statement made before an investigating officer, any arrest warrant and any certificate or judicial document indicating a conviction if it is certified as follows:
    a. By signature in the case of an arrest warrant, or by certification in the case of original documents by a judge or other competent authority in the requesting country.
    b. In any other means permitted by the law of the requesting country.

Article (64)

1. The contracting state to which the person has been extradited shall not re-extradite him to a third country without the consent of the other contracting state.
2. The state to which the person is extradited shall undertake to guarantee a fair trial for the extradited person for the charges mentioned in the extradition request.

Article (65)

Any period of provisional detention served by the extradited person shall be deducted from the sentence imposed by the requesting state.

Article (66)

1. Both contracting states shall grant right of transit through their territory for a person to be extradited from a third country upon receiving a request through diplomatic channels.

2. The request must be accompanied by documents relating to the offense for which extradition may be granted under the provisions of this agreement.

Article (67)

1. The requesting state shall bear the expenses related to translating documents and transferring the extradited person.The requested state shall bear all other costs incurred in its territory related to the extradition process.
2. The requesting state shall pay the expenses for the return of the person extradited at his request to the place where he was at the time of extradition if he is not proven to have committed the offence.

Chapter Five:
Transfer of Persons Sentenced to Custodial Penalties

Article (68)

Definitions

For the purposes of this section, the following terms shall have the meanings assigned to them:

- **State of Conviction**: The state in which the conviction was issued and from which the sentenced person may be transferred.
- **State of Enforcement**: The state to which the sentenced person is transferred to serve all or the remainder of their custodial sentence.
- **Sentenced Person**: Any national of either contracting state against whom a final enforceable custodial sentence has been issued by a court in the State of Conviction.
- **Relatives:** The sentenced person's spouse, ascendants, descendants, or siblings.

Article (69)

General Provisions

1. The two contracting states agree to mutually transfer sentenced persons to serve custodial sentences issued by the courts of the State of Conviction,

before or after this agreement enters into force, in accordance with national laws and the conditions of this agreement.

2. The transfer shall be subject to mutual agreement between the State of Conviction and the State of Enforcement in accordance with the provisions of this agreement.
3. Each of the two contracting states shall notify the other in writing of any final conviction issued against its nationals eligible for transfer based on the provisions of this agreement. The Competent Authority in the State of Conviction shall inform the convicted national of the execution state of the possibility of transfer to the state, which he holds its nationality to serve the sentence therein in accordance with the provisions of this agreement.
4. The Supreme Judicial Council or Royal Oman Police of Oman, each as per its powers, and the Ministry of Justice in the Islamic Republic of Iran, shall be the competent authorities to implement the provision of this chapter of this agreement. If either state changes its competent authority, it must notify the other through diplomatic channels.

Article (70)

A transfer request for convicted personmay be submitted by:

1. The State of Conviction
2. The State of Enforcement
3. The sentenced person, his/her legal representative, or a relative.

The request must be submitted in writing, specifying the place of sentence enforcement and residence in the State of Enforcement. If the request is submitted by one of those mentioned in item 3 of this article, the request may be submitted in either contracting state.

Article (71)

Conditions for Transfer of convicted persons

The following is required for the transfer of the convicted person:

1. The convicted person is a national of the State of Enforcement at the time of request.

2. The conviction is final and enforceable.
3. The offense or omission criminalized by the State of Conviction which is punishable under the State of Enforcement's laws.
4. The convicted person consents in writing to the transfer. Alternatively, in case he/she cannot express his/her will, the consent shall be taken from his/her legal representative or a relative.
5. The remaining period of the sentence should not be less than six (6) months at the time of the submitting the request, unless otherwise agreed on case by case basis.

Article (72)

Cases of refusal of transfer request

A request to transfer a convicted person shall be refused in the following cases:

1. Either of the contracting states sees that the transfer would harm its sovereignty, security, public order, fundamental principles of its legalsystem, or its national interests.
2. The sentenced person was acquitted for the same acts in the State of Enforcement.
3. The transfer request is related to a sentence that has been served, lapsed, or the offense is time-barred under the laws of the State of Enforcement.
4. If the conviction was handed down for an offence considered by the State of conviction to be a breach of military duty or for an offence involving narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors.

Article (73)

Discretionary Grounds for Refusal of transfer requests

Transfer request may be refused in the following cases:

1. The offence for which the conviction was handed down in the State of enforcement is political or related to a political or security offence.
2. The acts for which the judgment of conviction was handed down are the subject of criminal proceedings initiated in the State of enforcement.

3. The sentenced person fails to pay the amounts, fines, judicial expenses, compensation and financial sentences of any nature.

Article (74)

Required Documents

The transfer request must include:

1. The original copy of the judgment or a true copy thereof, or an official note containing the nature of the offence, the time and place of its commission, its legal classification, the custodial sentence imposed and any other penalty, indicating that the judgment has become final and enforceable.
2. A statement of the remaining period of the sentence and time served in pre-trial detention.
3. Written consent of the convicted person as per paragraph 4 of Article 7.
4. A medical certificate on the person's physical and psychological health.

If either Contracting state considers that the information received from the other Contracting State is insufficient to rule on the request for transfer, it may request the necessary supplementary information.

Article (75)

Transmission of transfer requests

Transfer requests shall be sent directly or via diplomatic channels from the competent authority of the two contracting states as specified in item 4 of Article 69 of this agreement. Documents submitted under this agreement are exempt from formal authentication if they are signed and stamped by the competent authority.

Article (76)

Response to Requests

1. The State of Conviction shall inform the State of Enforcement of its accepting the transfer request and the necessary measures of enforcement. If the decision is to deny the request, reasons must be provided.
2. The State of Conviction must notify the convicted person in writing of any decision from either state regarding the transfer request

Article (77)

Method of transferring the convicted person

Transfer of the convicted person from the state of conviction to the state of enforcement shall take place at a time and place agreed upon by the competent authorities in both states and based on the agreed procedures.

Article (78)

Transfer Costs

1. The State of Enforcement shall bear transfer costs, excluding those incurred solely within the State of Conviction.
2. The provision of item 1 above shall apply if the transfer takes place at the request of the convicted person and if he/she cannot pay, the two contracting states shall agree on payment of the transfer costs.
3. Unless otherwise agreed, the State of enforcement shall be responsible for guarding the sentenced person during the transfer.

Article (79)

Rules for Sentence Execution

Execution of the sentence in the event that the convicted person is transferred to the State of enforcement shall be subject to the following rules:

1. The sentence imposed shall be directly enforceable in the State of enforcement, provided that the period of detention (pretrial detention) relating to the same offence and the part of the sentence that has been served shall be deducted.
2. If the penalty imposed in the State of conviction is more severe in nature or duration than that prescribed in the State of enforcement for the same offences, the competent judicial authority in the state of enforcement may, with the approval of the judicial authority in the state of conviction, replace it with the corresponding penalty of custodial sentence in the law of the State of enforcement or reduce the penalty to the minimum applicable in the State of conviction.

3. The substituted penalty may not be more severe in nature or duration than the custodial sentence imposed in the State of conviction.
4. The penalty shall be executed in accordance with the laws and regulations in force in the State of enforcement, which shall be competent to take all decisions relating to the manner of execution. The State of enforcement shall notify the State of conviction, upon request, of the results of the execution.
5. A judgment rendered in the State of conviction, shall have the same legal effects under the laws of the State of enforcement if the execution of the sentence continues.
6. If the State of conviction accepts the request for transfer, the State of conviction shall extradite the convicted person to the State of enforcement as soon as possible.
7. If the convicted person escapes the execution of the sentence in the State of enforcement, the State of enforcement shall take appropriate measures to arrest him to serve the remaining part of the sentence, and the State of conviction shall regain its right to execute the sentence to be served.
8. Any right of the State of conviction to enforcement shall cease to exist if the convicted person completes the execution of the sentence or is finally exempted from it, in accordance with the provisions of Article 80 of this Convention.

The State of enforcement may not initiate criminal proceedings or retry the person transferred in accordance with the provisions of this agreement for the same facts, and any right of the State of enforcement to prosecute shall be terminated if the convicted person has served the sentence imposed on him or has been finally exempted from it.

Article (80)

Effects of Pardon or Sentence Reduction

A general pardon issued by the State of conviction or by the State of enforcement shall apply to the convicted person. A special pardon issued by the State of conviction shall also apply to the convicted person.

However, a special pardon issued by the State of enforcement shall not be implemented against the convicted person without the consent of the State of

conviction, and the State of enforcement must notify the State of conviction in writing about any general pardon, conditional release or sentence reduction it grants to the convicted person and request its consent regarding the special pardon.

Article (81)

Appeals against conviction

Only the State of Conviction has jurisdiction to hear appeals against the conviction.

Chapter six

Final provisions

Article (82)

Disputes that emerge in the interpretation or application of this agreement shall be resolved amicably through diplomatic channels between the competent authorities of both states.

Article (83)

The provisions of this Agreement may be amended by written agreement and such amendments shall enter into force by following the same procedures stipulated in Article 84 of this Agreement.

Article (84)

The Sultanate of Oman and the Islamic Republic of Iran shall take the necessary measures to bring this agreement into force and each State shall notify the other State in writing of the completion of the procedures required by its basic statute for the entry into force of this Agreement.

This Agreement shall enter into force from the date of the last statement issued by one party notifying the other that all necessary measures have been taken in accordance with its laws and regulations in order to implement this agreement. It shall remain in force for a period of (5) five years and after the expiry of the said period the agreement shall be renewed automatically for a further period unless one party notifies the other in writing of its desire not to renew it six months prior to the date of the expiry of the Agreement.

Termination of the agreement shall not affect judicial cooperation requests submitted while the agreement was in force.

This agreement is issued in Muscat on 27th May, 2025 corresponding to 29th Dul-AlQaada 1446 H in two original and equally authentic copies in the Arabic, Persian and English languages, and in case of discrepancy, the English text shall prevail.

For the government of
The Sultanate of Oman
Hamood bin Faisal Albusaidi
Minister of interior

For the government of
The Islamic Republic of Iran
Amin Hossein Rahimi
Minister of Justice